مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: التجربة الماليزية في التنمية المستدامة
اسم الكاتب: حسن احمد هديوه، أ.د. خالد عبد الكريم رعد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6090
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 2- 2024 : 222-239

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 2- 2024 :222-239

التجربة الماليزية في التنمية المستدامة

حسن احمد هديوه، أ.د خالد عبد الكريم رعد

1. طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق
hasanahmedhdywa@damascusuniversity.edu.sy
2. أستاذ – قسم الاقتصاد الدولي – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق
Khalid.raad@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

تعدّ التجربة الماليزية في مجال تحقيق التنمية المستدامة من أبرز وأنجح التجارب العالمية، نظراً لكون ماليزيا من الدول التي كانت سباقة إلى تطبيق وتطوير نموذج خاص للتنمية المستدامة، يقوم على التخطيط الاستراتيجي والاعتماد على الذات.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة النموذج الماليزي التنموي، من خلال دراسة التنمية المستدامة في إطارها النظري، ودراسة محركات التحول الرئيسية في التنمية، ثم التركيز على السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها ماليزيا منذ استقلالها والتي كان لها دور بارز في رسم مستقبل ماليزيا، ودراسة انعكاس هذه السياسات والبرامج على الواقع من خلال تتبع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ثم الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه ماليزيا في برنامجها التنموي بعد الإضاءة على عوامل نجاحها. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها.

الكلمات المفتاحية: التجربة الماليزية، التنمية المستدامة، ماليزيا، محركات التحول في التنمية

تاريخ الايداع: 2024/1/7
تاريخ النشر : 2024/2/21

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

The Malaysian experience in sustainable development

Hasan ahmed hdywa[1]، Prof. Khalid abd alkareem raad[2]

1. Ph student- Faculty of Political Science/International Economics
hasanahmedhdywa@damascusuniversity.edu.sy
2. Professor, International Economics, Faculty of Political Science, Damascus University
Khalid.raad@damascusuniversity.edu.sy

Received: 7/1/2024
Accepted: 21/2/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

ABSTRACT:
The Malaysian experience in the field of achieving sustainable development is considered one of the most prominent and successful global experiences, given that Malaysia was one of the countries that was the first to implement and develop a special model of sustainable development, based on strategic planning and self-reliance.
This research aims to study the Malaysian development model, by studying sustainable development in its theoretical framework, studying the main transformation drivers in development, then focusing on the policies and strategies that Malaysia has adopted since its independence, which have had a prominent role in shaping the future of Malaysia, and studying the reflection of these policies and programs. In reality, by tracking economic and social indicators, then identifying the most prominent challenges facing Malaysia in its development program after highlighting the factors for its success. The study presented a set of recommendations and proposals based on the results obtained

Keywords: The Malaysian Experience, Sustainable Development, Malaysia Drivers Of Transformation Towards Development

المقدمة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي أصبحت على درجة عالية من الأهمية واكتسبت بعداً وأهمية دولية وأصبحت كافة الخطط التنموية على المستوى الدولي والوطني تأخذ بالاعتبار أهداف وغايات التنمية المستدامة، وأصبحت كل دولة من الدول تتبع منهجاً مختلفاً لتحقيق أهدافها التنموية. وتعد التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة من التجارب الدولية البارزة على مستوى العالم، نظراً لكونها تجربة وطنية اعتمدت على مجموعة من السياسات والآليات المختلفة عن غيرها. واستطاعت تحقيق نقلة نوعية بالنسبة لماليزيا. وبالتالي من الجدير دراسة هذه التجربة وأبرز مميزاتها.

إشكالية البحث:

تعد ماليزيا من الدول التي تمتلك تجربة تنموية رائدة على مستوى العالم، حيث استطاعت بناء نموذج وطني للتنمية المستدامة بالاعتماد على كوادرها الوطنية، وبالتالي تتركز إشكالية البحث في دراسة النموذج الماليزي للتنمية المستدامة والوقوف على أبرز الإجراءات والسياسات التي اتبعتها في إطار تنفيذ هذا البرنامج، وبالتالي ينبثق عن هذه الإشكالية التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى نجحت ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة، وماهي عوامل نجاحها؟

ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

1. ما هي أبرز السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها ماليزيا في إطار برنامجها التنموي؟
2. كيف انعكس تطبيق برنامج التنمية المستدامة في ماليزيا على مؤشرات التنمية المستدامة؟
3. ماهي أبرز العوامل التي أدت إلى نجاح التجربة الماليزية، وما التحديات التي واجهتها؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في جانبين، الأول هو تناوله لإحدى أبرز القضايا المعاصرة وهي التنمية المستدامة، والثاني هو دراسة إحدى أبرز التجارب التنموية وهي التجربة الماليزية للتنمية المستدامة والتي نالت شهرة دولية واسعة نظراً لنجاحها في بناء نموذج وطني للتنمية المستدامة تمكنت من خلاله من التصدي للأزمات التي واجهتها والوصول إلى تنمية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إمكانية الاستفادة من هذه التجربة وإسقاطها على غيرها من الدول الساعية إلى تحقيق التنمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. التعريف بمحركات التحول نحو تحقيق التنمية المستدامة
2. دراسة التجربة الماليزية وأبرز السياسات والاجراءات التي اتبعتها في إطار برنامجها التنموي.
3. الوقوف على مدى نجاح ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. معرفة أبرز التحديات التي واجهتها ماليزيا في مسيرتها التنموية.

فرضيات البحث:

التزاماً من الباحث بإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، فإن الدراسة ستقوم على اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

نجحت ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة، وتمكنت من تجاوز العقبات والتحديات التي اعترضت برنامجها التنموي.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية، وهي:

1. أدّت السياسات الاجتماعية والاقتصادية الناجحة القائمة على التخطيط طويل المدى إلى تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا.

2. حقق البرنامج التنموي في ماليزيا أهدافه المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة بشكل كامل.

3. ساعدت الظروف والعوامل الداخلية والدولية على تحقيق أهداف التنمية في ماليزيا ولم تواجه عقبات تذكر.

منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، وحتى يكون بالإمكان الإجابة عن تساؤلاته، واختبار صحّة فرضياته، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تطور المتغيرات المتعلقة بإشكالية البحث وتحليلها لاستخلاص النتائج والتوصيات منها.

سادساً: حدود البحث

بالنسبة للإطار المكاني للبحث تم إجراء الدراسة على ماليزيا

وبالنسبة للإطار الزماني للبحث شمل الفترة منذ عام 1971 الذي شهد بداية التحول في ماليزيا وحتى عام 2022.

الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع هذا البحث، ومنها:

هدفت دراسة (الطيب ربيعي، حسام الدين. 2016 ، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي.) إلى دراسة التجربة الماليزية في التنمية المستدامة، والتركيز على أهم الأسس والمبادئ التي تستند إليها، وإبراز أهم مقومات ومؤشرات هذه التجربة، والانتقال إلى دراسة أهم التحديات التي واجهتها. خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التجربة الماليزية قطعت شوطاً كبيراً في السعي لبلوغ أهدافها. بالرغم من التحديات الحالية والمستقبلية، واعتبرت المثابرة والإدارة والتخطيط المبني على أسس علمية أهم سبيل لتجاوز هذه العقبات.

وبالنسبة لأوجه التباين بين هذه الدراسة والبحث الحالي هو أن البحث الحالي وصف التقدم المحرز في مؤشرات التنمية المستدامة بشكل أكثر تحديداً وتم مقارنتها مع الأهداف التي حددها البرنامج الدولي للتنمية المستدامة.

وهدفت دراسة (شكري، رند طاهر. 2021، دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، الجزائر) إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي على التجارب التنموية المعاصرة (ماليزيا نموذجاً)، ودراسة واقع الفعل التنموي الماليزي في مواجهة التحديات والمعضلات التي هددت استقرار التنمية، ودراسة دور القيادة السياسية والعامل البشري في التخطيط الاستراتيجي. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن للتخطيط الاستراتيجي دور هام في تحقيق التنمية، ونجاح التجربة الماليزية في تجاوز العقبات التي واجهتها، وكان للقيادة السياسة والعامل البشري دوراً هاماً في هذا المجال.

أمّا بالنسبة لأوجه التباين بين هذه الدراسة والبحث الحالي فإنه يمن في تركيز هذه الدراسة على مفهوم التخطيط ودوره في عملية التنمية وأهمية القيادة السياسية والعامل البشري، ولم تتطرق بإسهاب إلى مفهوم التنمية البشرية وأهدافها ومؤشراتها.

المبحث الأول: التنمية المستدامة في ماليزيا

يهدف هذا المبحث إلى الإحاطة بالإطار النظري للتنمية المستدامة، ودراسة محركات التحول نحو التنمية، ثم الانتقال إلى دراسة حالة ماليزيا وأبرز السياسات التي اتبعتها في مجال السعي لتحقيق التنمية.

المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

أصبحت كلمة الاستدامة مفهوماً موسعاً ومستخدماً على نطاق واسع في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، ونشرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية في عام 1987 م، حيث إنها تُعرّفها في هذا التقرير بأنها "قدرة البشر على تلبية

احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (تقرير منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، https://undocs.org/ar/A/CONF.216/PC/2).

وتعرف التنمية المستدامة وفقاً لتقرير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2000 بأنها "العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (محمد، 2021،).

ولكن مفهوم التنمية المستدامة يعدّ من المفاهيم الواسعة المتشعبة في مختلف مجالات العلوم، وتطور هذا المفهوم عبر الزمن وبالتالي لم يعد تعريف "تقرير لجنة برونتلاند" كافياً كتعريف للتنمية المستدامة. وقد عمل الباحثين على تعريف المفهوم وفق مجالاتهم البحثية، حيث عدّ علماء الاقتصاد مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً اقتصادياً، وعدّه علماء البيئة مفهوماً بيئياً. وكذلك علماء الاجتماع وغيرها من العلوم.

واعتبرها البعض بأنها: التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون ان تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة (النور، 2011،).

إضافة إلى التعاريف السابقة لمفهوم التنمية المستدامة، لا بدّ من الإشارة إلى تعريف منظمة الأمم المتحدة للمفهوم كون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتمدت بالإجماع في عام 2015 الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة، والتي تعدّ "دعوة لجميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل على تعزيز الازدهار مع الاخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض، وتدرك هذه الأهداف بأن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي، كما وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل مع معالجة تغير المناخ وحماية البيئة" (الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، على الرابط/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar)

من خلال تعريف التنمية المستدامة يمكن تحديد عدد من الخصائص التي تميز مفهوم التنمية المستدامة عن غيرها من المفاهيم التنموية، كما يلي:

1. تتميز بكونها تنمية طويلة المدى، كونها تولي اهتماماً بمصالح وحقوق الأجيال القادمة، وبهذا المعنى يتجسد مفهوم"الاستدامة".

2. تولي أهمية كبيرة للجانب البشري حيث يعدّ الإنسان هو الغاية النهائية للتنمية وللأعمال المرتبطة بها. وهذا ما يميزها عن مفهوم "التنمية الاقتصادية" و "تنمية الموارد البشرية".

3. تميزت عن غيرها من أشكال التنمية بكونها أضافت بعداً جديداً للتنمية وهو البعد البيئي، حيث أصبح الحفاظ على البيئة وحفظ التوازن البيئي والموارد البيئية هو "مقياس التنمية المستدامة". وهذا ما يميزها عن مفهوم "التنمية البشرية"

4. تولي اهتمام بالجوانب التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن بشكل أكثر تنظيماً وأكثر اتساعاً، مع التأكيد على أنّ الإنسان هو الغاية والهدف.

5. تحمل الأعمال المرتبطة بالتنمية المستدامة طابعاً دولياً من حيث اتباع الدول لنهج تنموي شفاف، والحاجة إلى إقامة اتفاقيات دولية في الجوانب الاقتصادية والثقافية وخصوصاً البيئية نظراً لكون الأنشطة التي تقوم بها دولة ما قد يمتدّ الضرر الناجم عنه إلى خارج حدود الدولة نفسها.

ثانياً: محركات التحول في التنمية

هي الأسس التي ينبغي أن تنتهجها الدول للتحول من حالة النمو إلى حالة التنمية، وبمعنى آخر هو النهج المتبع من قبل الدول لصناعة التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أنّ محركات التحول في التنمية ليست ثابتة وليست وصفة جاهزة يمكن للبلد اتباعها ليصنع تنمية، وإنما هي وليدة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد، وقد سلط تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2013 والذي حمل عنوان "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع" على ثلاثة محركات تمكنت من خلالها العديد من دول

"الجنوب" تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية، بالرغم من اختلاف النماذج التنموية المتبعة في كلّ منها، إلا أنّه يمكن من خلال دراسة هذه النماذج استشفاف ثلاثة محركات أساسية مكنت هذه البلدان من تحقيق التنمية، وهي:

المحرك الأول: الدولة الإنمائية الفاعلة

التنمية هي تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد من جيل إلى جيل، من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل، وتوسيع حرياته وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع. والسمة المشتركة بين البلدان التي حققت مثل هذا التغيير هي وجود دولة قوية مبادرة، يشار إليها أيضاً بمصطلح "الدولة الإنمائية"، ويقصد بهذا المصطلح الدولة ذات الحكومة الناشطة أو في الكثير من الأحيان النخبة غير السياسية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية السريعة هدفاً رئيسياً لها (تقرير التنمية البشرية، 2013، 68).

يعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من المواضيع الخلافية، حيث يتعارض مع النظم الليبرالية التي انتهجتها الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية والتي نادت بحرية الأسواق بمنأى عن تدخل الدولة. ولكن هذا النهج لم يثبت نجاحه في العديد من البلدان التي طبقته وتعرضت على إثره لأزمات اقتصادية واجتماعية نتيجة العيوب التي ترافق هذا النموذج. وكان البديل المنطقي هو وجود "دولة إنمائية فاعلة" تبني نظاماً مؤسساتياً والعديد من الأجهزة التي تتولى مهمة قيادة عملية التنمية من خلال التخطيط الممنهج طويل المدى، وتضع أمامها قائمة من الأهداف التنموية وتضع كل جهود هذه المؤسسات المتكاملة في إزالة العوائق أمام عملية التنمية الشاملة.

المحرك الثاني: اختراق الأسواق العالمية

من العناصر المشتركة بين البلدان سريعة النمو بناء قدرات الأفراد، وتعزيز كفاءات الشركات، ودخول الأسواق العالمية، وهكذا استطاعت هذه البلدان أن تحصل على عناصر الإنتاج الوسيطة والسلع الرأسمالية بأسعار تنافسية عالمياً، وأن تستقطب قدراً كبيراً من الدراية والتكنولوجية الأجنبية لتبيعها في الأسواق العالمية، وقد اتبعت البلدان الحديثة العهد بالتصنيع جميعها استراتيجية " استيراد ما يعرفه باقي العالم وتصدير ما يريده"، وقد بيّنت التجارب الإنمائية الواقعية أن عملية التنمية تتطلب مزيجاً دقيقاً من السياسات، فالمرجح أن التقدم الناجح والمطّرد هو نتيجة لاندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، وينطلق من الظروف الوطنية، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية (تقرير التنمية البشرية لعام، 2013، 76). وبالتالي فإن الاندماج المخطط في الاقتصاد الدولي هو شرط أساسي لقيام التنمية ولكن عملية الاندماج يجب أن تكون مخططة ومدروسة وتراعي قدرات البلد وتوفر حيزاً يسمح بتنمية تدريجية لقدرات البلد.

المحرك الثالث: الابتكار والحزم في السياسات الاجتماعية

في الواقع الكثير مما يدلّ على أنّ الاستثمارات العامة الضخمة، التي توزّع بفعالية ليس على البنية التحتية فحسب، بل أيضاً على الصحة والتعليم، هي الطريق إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا يمكن لاستراتيجيات التنمية أن تنجح دون الالتزام بتكافؤ الفرص، وإعطاء كل فرد فرصة عادلة للتمتع بثمار النمو، والواقع يزخر بحالات من بلدان عديدة تدل على أن الارتقاء بمستويات التنمية البشرية يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولعل مدى الالتزام بتعميم التعليم، وخصوصاً تعليم الفتيات، هو اختبار فعلي لالتزام أي حكومة بتكافؤ الفرص. فالبلدان التي بلغت مستوى مرتفعاً في النمو، واستمرت عليه لأجل طويل، هي البلدان التي بذلت جهوداً كبيرة في تعليم المواطنين وبناء رأس المال البشري والاستثمار في التعليم مهم لتحسين المهارات المعرفية، غير أن فوائد التعليم لا تستمد من الاستثمار في إنتاج المهارات المتخصصة قدر ما تأتي من مبدأ "التعليم للجميع"، وتحسين الصحة العامة هو أيضاً مصدر دعم للنمو، إذ يسهم في تحسين إنتاجية العمال، والنمو في ظل تفاقم عدم المساواة إنما يبطئ التقدم في التنمية البشرية، ويضعف التماسك الاجتماعي، ويعوق جهود الحد من الفقر، وعلاوة على ذلك يفتقر مثل هذا النمو إلى مقوّمات الاستدامة وينبغي أن يكون الهدف دائماً هو بناء حلقة وصل بين النمو والسياسات الاجتماعية، حيث يكون النمو مصدراً لدعم السياسات الاجتماعية، وتكون السياسات الاجتماعية رافداً للنمو .وفي الكثير من الحالات يُلاحظ أن فعالية النمو في الحد من الفقر في البلدان التي لا تسجل فوارق كبيرة في الدخل تتجاوز

فعاليته في البلدان التي تسجل فوارق كبيرة في الدخل، وفعالية النمو في الحد من الفقر تتراجع أيضاً إذا ازداد توزيع الدخل تباينًا مع الوقت (تقرير التنمية البشرية، 2013، 80).

مما سبق يلاحظ أنّه لتحويل عملية النمو إلى تنمية مستدامة يجب توفر مجموعة من محركات التحول يرتبط بها توفر العديد من الإجراءات الدقيقة وفق خطة شاملة طويلة المدى، حيث تجدر الإشارة إلى أنّه لتحقيق تنمية مستدامة يجب أولاً وجود دولة إنمائية قوية لديها النوايا والإرادة التنموية تضع خطّةً استراتيجية وتحرص من خلال جهازها المؤسساتي تنفيذ هذه الخطة، والعمل من ناحية أخرى على تعزيز الكفاءات والإمكانيات التي تسمح بالقيام بانفتاح تدريجي على الاقتصاد الدولي يؤدي إلى تمويل عملية التنمية، والعمل على تعزيز القطاعات التي تملك بها ميزة نسبية والبحث دوماً عن خطط بديلة في حال فقدان هذه الميزات في بعض المجالات. والأمر الأهم فيما يتعلق بالتنمية هو التوجه إلى بناء الإنسان وعدّه الغاية الأساسية للتنمية، وينطوي تحت هذا البند التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية والبيئة النظيفة.

المطلب الثاني: السياسات والاستراتيجيات التنموية في إطار التجربة التنموية الماليزية

أولاً: لمحة موجزة عن ماليزيا

ماليزيا دولة إسلامية تقع في الجزء الجنوب الشرقي من قارة آسيا وتطل على بحر" الصين الجنوبي" من جهة الشمال، تبلغ مساحتها ٣٢٩٧٥٨ كم مربع ويحدها من الجنوب "إندونيسيا "و"تايلاند" وبحر "الصين الجنوبي " من الشمال ويتألف اتحاد ماليزيا من (فضلي، 2012، 162):

- ماليزيا الغربية: وتتألف من دولة "الملايو" التي تشغل أراضيها معظم شبة جزيرة الملايو التي تسمى باسم مشهور هو شبه جزيرة "كسرا"، وتشتمل "الملايو "على ١١ ولاية اتحادية من بينها ولاية العاصمة "كوالالمبور"
- ماليزيا الشرقية: وتضم ولايتي "صباح" و "سرواك
- مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع بالقرب من شبه جزيرة "الملايو"

تمتلك ماليزيا مقومات مادية جيدة استطاعت عن طريقها السير في خطى التنمية، واستطاعت أن تحتل موقعا مرموقاً بين دول القارة الاسيوية وعلى الصعيد العالمي، وهي (فضلي، 2012، 163):

الزراعة: تبلغ المساحة الزراعية في الملايو (ماليزيا الغربية) زهاء ثلاثة ملايين هكتار، وتشكل الزراعة الحرفة الرئيسة للسكان حيث يعمل بها نحو٥٥% من جملة حجم القوة العاملة، وماليزيا غنية بمواردها الزراعية وأهم المحاصيل الزراعية (المطاط والأرز والجوز وفول الصويا وزيت النخيل والكوبرا وقصب السكر والتوابل).

الغابات: تغطي الغابات مساحة واسعة من أرض ماليزيا تقدر بحوالي ثلاثة أرباع مساحتها، وتسهم الغابات بقدر جيد من الدخل القومي، ذلك أن إنتاج الاخشاب يقدر بنحو 25 مليون متر مكعب كل عام. فهي تحتل مركزا متقدماً بين دول آسيا في إنتاج الأخشاب، وتصدر كميات كبيرة منها.

الثروة المعدنية: تنتج ماليزيا عدداً من المعادن أهمها على الترتيب (القصدير، الحديد، البوكسايت، الذهب، النحاس ، النيكل، والفوسفات)، كما تنتج كميات من (النفط والفحم)، وتتصدر دول العالم في إنتاج (القصدير) حيث تنتج سنويا ٣٦% من جملة الانتاج العالمي، ويأتي(الحديد) في المرتبة الثانية بعد (القصدير) بين المعادن التي ينتجها الاتحاد الماليزي.

الصناعة: الصناعة في ماليزيا تقدمت بخطى حثيثة، وهي جزء أساسي من عملية التنمية، وأهم الصناعات (صهر القصدير)، وتصنيع (المطاط) و(نشر الخشب) و(طحن الكوبرا) وعمل (الخزف والاسمنت والأثاث) ومن بين أهداف خطط التنمية الخمسية التي توالت منذ العام ١٩٦٥ العناية بالصناعة وإنمائها لكي تحقق البلاد تنوعاً في الإنتاج، وتخلق فرص عمل للسكان المتزايدين ولزيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الافراد.

ثانياً: تطور السياسات الماليزية التنموية خلال الفترة 1957 – 2020

مرت التجربة الماليزية للتنمية المستدامة بالعديد من المراحل تميزت كل مرحلة باتباع سياسة تتناسب مع مقتضيات الظروف الوطنية والإقليمية والدولية، ولرصد تطور البرنامج التنموي لماليزيا ينبغي الوقوف على أبرز المراحل اتي مرّ بها والسياسات المتبعة في كل مرحلة.

المرحلة الأولى: بعد الاستقلال

حصلت ماليزيا على استقلالها من الاحتلال البريطاني لأراضيها عام 1957، وكانت استراتيجية التنمية المعتمدة آنذاك قائمة على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وساد في ذلك الحين الانقسام الاثني والتفاوت الطبقي في المجتمع الماليزي بين الملايو والصينيين والهنود، مع تقاسم السيطرة على الاقتصاد الماليزي بشكل شديد التفاوت بين هذه المجموعات العرقية.

حرصت الحكومة في ماليزيا بعد الاستقلال على إعادة بناء الاقتصاد من خلال الاعتماد على الذات والاستعانة برأس المال الأجنبي في الوقت نفسه، فاتجهت استراتيجية التنمية إلى اتباع سياسة "الإحلال محل الواردات" في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال. ولكن اعتبرت استراتيجية النمو الاقتصادي التي اتبعتها ماليزيا في عقد الستينيات من القرن العشرين استراتيجية غير مناسبة، بالإضافة لكونها السبب الرئيسي في اندلاع أحداث العنف عام 1969 (شعبان، 2017، 232).

المرحلة الثانية: السياسة الاقتصادية الجديدة:

في مطلع السبعينيات من القرن العشرين انتهجت الحكومة الماليزية السياسة الاقتصادية الجديدة، بهدف تسريع عملية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في ماليزيا، قامت الدولة الماليزية بالتخلي عن نهج عدم التدخل واتباع "نهج الدولة التنموية"، وهو مصطلح يشير إلى تنفيذ سياسات أو تدخلات تقودها الدولة لتحقيق نمو اقتصادي وتغيير هيكلي سريع. حيث تم وضع "السياسة الاقتصادية الجديدة" عام 1971، والتي هدفت إلى الحد من الفقر والقضاء على الانقسامات الإثنية عبر إعادة هيكلة نظام التوظيف بحسب القطاع والمهنة، بالإضافة لإعادة هيكلة الاقتصاد شكل يمنح الملايو حصة أكبر في امتلاك الثروة (تشاريونوغساك، 2021، 3).

كذلك عملت على تعزيز النمو الاقتصادي الكلي، فاتجهت التنمية في ماليزيا إلى الاعتماد على سياسة التصنيع الموجّه إلى التصدير بدلاً من استراتيجية الإحلال محل المستوردات، كما عملت على معالجة الفقر من خلال زيادة مستويات الدخول ومحاربة البطالة والتضخم. تعد فترة السبعينيات أولى فترات التحول الاقتصادي في ماليزيا ولكنها لم تكن كافية لإخراج ماليزيا من براثن الفقر والتخلف. حيث ظل الاقتصاد الماليزي حتى مطلع الثمانيات يعاني من الاختلالات الهيكلية (المناور، وشاهين، 2017، 12).

شملت فترة تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة أربع خطط خمسية يمكن تقسيمها إلى حقبتين زمنيتين كما يلي:

1. فترة السبعينيات

تغطي هذه الحقبة كلّا من الخطة الخمسية الثانية (1971 – 1975)، والخطة الخمسية الثالثة (1976 – 1980)، وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية، والتوجه نحو التصدير في عمليات التصنيع، حيث توجه التركيز إلى صناعة المكونات الالكترونية وبعض المنتجات التصديرية (التلباني، 27،2019).

2. فترة الثمانينيات

برز في هذه الفترة تولي "مهاتير محمد" رئاسة الحكومة الماليزية، الذي يُنسب إليه النهضة الماليزية، حيث تمثل هذه الفترة بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها من قبل مهاتير محمد، وتغطي هذه المرحلة الخطة الخمسية الرابعة (1981 – 1985)، والخطة الخمسية الخامسة (1986 – 1990)، وتركزت التنمية في هذه الفترة في محورين (التلباني، 27،2019):

- موجه جديدة من الصناعات التي تقوم بالإحلال محل الواردات

- الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام

حيث لوحظ في هذه الفترة تعميق التطور في قطاع الصناعة الموجه نحو التصدير، إضافة إلى تطور كبير في قطاع الخدمات. كما تم إنشاء مناطق التنمية وكان عددها خمس مناطق.

المرحلة الثالثة: رؤية 2020

هي الخطة التنموية بعيدة المدى التي وضعت من قبل "مهاتير محمد" في عام 1991 وهي عبارة عن جدول أعمال يتضمن خطة استراتيجية بعيدة المدى تشمل كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ماليزيا، وتعدّ من أعلى مستويات التخطيط التنموي (قوناش، 2001، 93).

تم تقسيم "رؤية 2020" إلى ثلاثة خطط عشرية وضمن كل خطة عشرية خطتين خمسيتين على الشكل التالي:

1. الخطة العشرية الأولى (1991 – 2000)

غطت هذه الفترة الخطتين الخمسيتين السادسة (1991– 1995)، والسابعة (1996 – 2000)، حيث تبلور في هذه الفترة مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي من دون التخلي عن المقومات الاقتصادية والقيم الوطنية، ونتج عن هذه الخطط تحقيق معدلات نمو عالية وتطور اقتصادي كبير، وأبرز السياسات المتبعة في هذه الفترة، كانت كما يلي (المناور، وشاهين، 2017، 14):

– اعتماد استراتيجية "ماليزيا الموحدة" التي تهدف إلى تحقيق اقتصاد تنافسي وديناميكي من خلال التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص في إدارة عملية التنمية، وتم إعطاء القطاع الخاص دوراً قيادياً في عملية التنمية.

– استبدلت السياسة الاقتصادية الجديدة بسياسة التنمية القومية في عام 1991، والتي كانت تهدف إلى تحقيق معدل نمو متسارع من خلال زيادة الإنتاجية وتطوير الهيكل الصناعي لمواكبة المتغيرات المتسارعة، وتم تعظيم الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

2. الخطة العشرية الثانية (2001 – 2010)

غطت هذه الفترة الخطتين الخمسيتين الثامنة (2001– 2005) والتاسعة (2006 – 2010)، استبدلت في هذه المرحلة سياسة التنمية القومية بـ سياسة التنمية الوطنية، وهدفت هذه السياسة إلى تحقيق مجتمع مرن وتنافسي بإمكانه مواجهة مخاطر العولمة والتحرر، وقد طورت سياسة الرؤية الوطنية مبدأ التنمية المستدامة من خلال تشجيع مجتمع أكثر إنصافاً، واستدامة التنمية الاقتصادية و حماية البيئة (Idham and Ariffin,2011, 6-7)

تزامنت هذه المرحلة مع إقرار أهداف الألفية في قمة الألفية في نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية في عام 2000، والتي انبثق عنها برنامج عمل دولي لتحقيق ثمانية أهداف بحلول عام 2015، سميت أهداف الألفية. وتعبّر الأهداف الإنمائية للألفية عن توافق الآراء السياسي الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمرات القمة العالمية والمؤتمرات العالمية في التسعينات، والتي تأكدت من جديد في مؤتمر قمة الألفية، المعقود في عام 2000. وقد اهتمت ماليزيا وعملت على تحقيق أهداف الألفية، مع الإشارة إلى أنّ ماليزيا كما سبق ذكره قد أقرت برنامجها الخاص للتنمية مما جعلها من الدول السباقة في مجال التنمية المستدامة.

3. الخطة العشرية الثالثة (2010– 2020)

أطلقت ماليزيا في عام 2010 برنامج التحول الاقتصادي الجديد، الذي يعد عبارة عن خطة شاملة للتحول الاقتصادي تركز على اثني عشر مجالاً اقتصادياً رئيسياً وطنياً وست مبادرات استراتيجية للإصلاح. والمجالات الاقتصادية الرئيسية الوطنية الإثني عشرة هي توسيع منطقة كوالالمبور، والنفط والغاز والطاقة، والخدمات المالية، وتجارة الجملة والتجزئة، وزيت النخيل والمطاط، والسياحة، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والخدمات التجارية، ومحتوى الاتصالات والهياكل الأساسية، والتعليم، والزراعة، والرعاية الصحية أما مبادرات الإصلاح الاستراتيجية الست فهي المنافسة والمعايير والتحرير، وإصلاح المالية العامة، وتوفير الخدمات العامة،

وتقليص الفوارق، والحد من دور الحكومة في الأعمال التجارية، وتنمية الرأسمال البشري. كما يستمر برنامج التحول الاقتصادي تنفيذ الإصلاح الهيكلي الشامل الذي تحتاجه ماليزيا لتحقيق مستويات مستدامة من النمو الاقتصادي. وقد عمد البرنامج إلى تغيير طريقة عمل الحكومة تغييراً جذرياً بحيث يمكنها أن تقدم للشعب حلولاً حقيقيةً للعديد من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها البلد. والبرنامج عبارة عن خارطة طريق لتحسين الخدمات المقدمة إلى الناس، ويركز على تحقيق نتائج ملموسة وفورية. وتحدد خريطة الطريق ذاتها برامج مركزة ومفصلة ومجموعات محددة من المبادرات. ويستند هذا البرنامج برمته إلى طرح مفاده التزام الحكومة بشعار "الشعب أولاً، الإنجاز الآن" (الصكوك الدولية لحقوق الانسان، الأمم المتحدة، ، 2016).

مما سبق يُلاحظ أن نهج ماليزيا التنموي قام منذ الاستقلال على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى مما أتاح وضع السياسات المرحلية بما يتناسب مع الأهداف النهائية لكل خطة، وبما يتناسب مع الحاجات الوطنية والتنموية، ولعلّ هذا الأسلوب في إدارة البلاد القائم على التخطيط، مع تضافر عوامل أخرى هو الذي جعل التجربة الماليزية في التنمية من التجارب المميزة.

المبحث الثاني: النموذج الماليزي للتنمية والتحديات التي واجهته

تعد ماليزيا من الدول التي تمتلك نموذج تنموي مميز، حيث انتقلت من دولة تعاني من المشكلات المجتمعية والفقر وغياب المساواة، وانتشار الصراعات العرقية، والاحتلال والتبعية إلى دولة متقدمة بفضل نموذج تنموي وطني سمح لها التحول إلى دولة عصرية تنموية ونموذج يُحتذى به للتنمية المستدامة. وبالتالي سيتم التركيز في هذا المطلب على دراسة التجربة التنموية لماليزيا وتطور مؤشرات التنمية المستدامة فيها.

المطلب الأول: تطور مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا

أولاً: تطور المؤشرات الاقتصادية في ماليزية

تعدّ التنمية الاقتصادية من الأبعاد الهامة للتنمية المستدامة، وقد عملت ماليزيا منذ الاستقلال ومن خلال سياساتها الاستراتيجية على تطوير الاقتصاد بشكل نوعي وكمي، وقد ظهر ذلك بوضوح عند استعراض السياسات والاستراتيجيات التنموية في ماليزيا منذ الاستقلال.

1. معدّل النمو الاقتصادي

يعكس معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، ويُظهر الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة 2002 – 2022 كما يلي:

الجدول رقم (1): معدّل النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 2002 – 2022 (بالأسعار الثابتة لعام 2015)

	2002	2005	2008	2009	2012	2015	2018	2020	2022
معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	5.39	5.33	4.33	-1.5	5.47	5.09	4.84	-5.64	8.69

المصدر: https://www.sesric.org/oic-member-countries-linecharts-ar.php?ind_code=3374&c_code=31

يُلاحظ من الجدول رقم (1) أنّ الاقتصاد الماليزي حافظ على معدّل نمو جيد منذ عام 2002 حيث بلغ 5.39% واستمر النمو ايجابياً حتى عام 2009 حيث حقق انكماشاً بنسبة -1.5% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ثم استعاد الاقتصاد الماليزي حيويته في الفترة التالية وصولاً إلى عام 2020 الذي شهد بدوره انكماشاً حاداً بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي. ولكن يُلاحظ في عام 2022 أن الاقتصاد الماليزي شهد نمواً بنسبة 8.69% مما يعكس تعافيه من تداعيات الجائحة.

2. البنية الهيكلية للاقتصاد الماليزي

الجدول رقم(2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 –2021

	1970	1980	2000	2021
الزراعة	31	23	10.5	6.9
التعدين	10	15	5.7	6.5
الصناعة	13	20	37.5	27.9
الخدمات	46	42	46.8	57.6

المصدر: The Malaysian Economy In Figures 2022, Economic Planning Unit, Prime Minister's Department, June 2022

يُلاحظ من الجدول رقم (2) أن ماليزيا منذ بداية تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970 قد أحدثت تغيرات هيكلية كبيرة في بنية الاقتصاد الماليزي، حيث يُلاحظ الانتقال التدريجي من الزراعة إلى الصناعة، حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13% في عام 1970 إلى 20% في عام 1980 حتى وصل إلى 37.5 % في عام 2000. مع الإشارة إلى التطور النوعي والتكنولوجي في قطاع الصناعة من ناحية أخرى. بينما انخفضت مساهمة قطاع الزراعة من 31% في عام 1970 إلى 6.9% في عام 2021. وهذا ما جعل السياسات الاقتصادية التنموية التي تم اتباعها في ماليزيا تنقل ماليزيا من بلد زراعي إلى بلد صناعي. مما يعكس نجاح هذه السياسات.

3. البطالة: تعد ظاهرة البطالة من أسوأ المشكلات التي تنعكس على الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل عام، وتؤدي إلى آثار وانعكاسات اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة. ويُظهر الجدول رقم (3) معدّل البطالة في ماليزيا كما يلي:

الجدول رقم (3): معدّل البطالة في ماليزيا خلال الفترة 2004 – 2016

	2004	2008	2012	2014	2016
معدّل البطالة	3.5	3.3	3	2.9	3.5

المصدر: خير الدين، بو زرب. وأبو بكر، خوالد.(تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المحققة) المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين -ألمانيا.

يُلاحظ من الجدول رقم (3) أنّ معدّل التضخم في ماليزيا ضمن الحدود المقبولة ولا يشكل مشكلة اقتصادية، وقد انخفض خلال الفترة المدروسة من 3.5% عام 2004 إلى 2.9% في عام 2012. وبالتالي نجحت السياسات الاقتصادية في ماليزية في تأمين فرص عمل للقوة العاملة في ماليزية، والسبب الرئيسي هو التوسع في النمو الاقتصادي بشكل المستمر.

ثانياً: تطور مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا بعد عام 2000

كما سبق ذكره فإن ماليزيا تعد من الدول التي تمتلك مشروعاً تنموياً تم العمل على تطويره عبر فترة طويلة وبالتالي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويوضح الجدول التالي تطور بعض المؤشرات الهامة للتنمية البشرية خلال الفترة 2000 – 2023

الجدول رقم (4): تطور ابرز مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا خلال الفترة 2000 – 2021

	2000	2003	2006	2008	2011	2014	2017	2020	2021
معدل الفقر في ماليزيا (اقل من 1.9 دولار أمريكي في اليوم) بتعادل القوة الشرائية لعام 2011	-	1.6	0.8	0.7	0.1	0	0	0	0
انتشار نقص التغذية	-	2.9	3.4	3.6	3.3	3.6	3.2	2.5	-
نسبة وفيات الأمهات(لكل مائة الف ولادة حية)	39.75	32.07	32,28	30.48	24.05	22.53	21.62	21.13	20.9
معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	10.16	8.53	8.15	8.13	8.1	8.12	8.11	7.72	7.56
النسبة المئوية للأطفال في سن الدراسة الرسمية المسجلين في التعليم الابتدائي%	98.42	97.09	95.41	95.07	97.06	99.89	99.65	98.4	97.78
نصيب الفرد من الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام 2011(ألف دولار)	40.7	42.07	45.6	48.1	48.03	50.06	54.8	54.03	54.5

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD?locations=MY

يُلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي:

– انخفض معدّل الفقر المدقع في ماليزيا بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة، ويرجع ذلك إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الحكومات الماليزية، حيث انخفض معدّل الفقر من 1.6% في عام 2003 بشكل تدريجي حتى وصلت إلى 0 في عام 2013 وما يليه، أي تم تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع بشكل كامل.

– يشير مؤشر انتشار نقص التغذية إلى النسبة المئوية للسكان الذين لا يكفي تناولهم من الغذاء لتلبية احتياجاتهم من الطاقة الغذائية لمدة لا تقل عن سنة واحدة. يتم تعريف متطلبات الطاقة الغذائية على أنها كمية الطاقة الغذائية التي يحتاجها الفرد للحفاظ على وظائف الجسم والصحة والنشاط الطبيعي. ونظراً لعدم اليقين في التقديرات، فإن أدنى قيمة تعزوها المنظمة للبلدان هي 2.5%. ولذلك، النسبة تبلغ 2.5% في جميع البلدان ذات الدخل المرتفع التي تفتقد البيانات. ويُلاحظ أن نسبة انتشار نقص الغذاء في ماليزيا كانت منخفضة طيلة الفترة المدروسة وبلغت أعلى قيمة لها 3.6% في عام 2008 وكانت في انخفاض مستمر حيث بلغت 2.5% في عام 2020.

– يدل مؤشر نسبة وفيات الأمهات على العدد التقديري للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 /عامًا، اللاتي يتوفين لأسباب تتعلق بالحمل أثناء الحمل أو خلال 42 يومًا من انتهاء الحمل، لكل 100.000 ولادة حية. وقد تم تحديد الهدف طويل المدى لهذه الغاية هو 15. ويُلاحظ أن نسبة وفيات الأمهات كانت في انخفاض مستمر خلال الفترة المدروسة حيث انخفضت من 39.75 في عام 2000 إلى 20.9 في عام 2020 وبالتالي فإن ماليزيا تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف.

– يدل مؤشر نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة إلى تطور العناية الطبية بالأطفال و تم تحديد الهدف طويل المدى 15. ويُلاحظ أن ماليزيا تجاوزت هذا الهدف قبل عام 2000 حيث كانت النسبة 10.16 واستمر الرقم بالانخفاض حتى وصل إلى 7.56 في عام 2021. وهذا يشير إلى تطور القطاع الصحي في ماليزيا.

– يرتبط مؤشر الالتحاق بالتعليم الابتدائي بمدى الوعي بأهمية التعليم إضافة إلى القوانين والأنظمة المتعلقة بإلزامية التعليم. ويُلاحظ أن نسبة التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي مرتفعة في ماليزيا حيث بلغت 98.4% في عام 2000 ولكن يُلاحظ انخفاضها بشكل تدريجي حتى عام 2008 حيث وصلت إلى 95% وعاودت الارتفاع نتيجة إجراءات قامت بها الحكومة الماليزية ووصلت إلى 99.65% في عام 2017، ولكن يُلاحظ أنه طرأ انخفاض جديد على معدّل الالتحاق بسبب جائحة كورونا حيث انخفضت النسبة في الأعوام التالية بشكل طفيف. ولكن على العموم تعد ماليزيا من الدول المتقدمة في مجال التعليم وتوليه اهتماماً كبيراً كأحد أهم محركات التنمية المستدامة.

– ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 40.7 ألف دولار أميركي في عام 2000 بشكل تدريجي حتى وصل إلى 54.5 دولار في عام 2021 وهذا يدل على نمو مستمر في الاقتصاد الماليزي خلال الفترة المدروسة.

وبالتالي يُلاحظ من خلال استعراض بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزية وبعد الاطلاع على غيرها من المؤشرات أن ماليزية في مصاف الدول المتقدمة من ناحية التنمية المستدامة، واستطاعت من خلال برنامجها التنموي وتطوير سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية عبر فترة طويلة من الزمن من بناء دولة متطورة وأن تتجاوز الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والاقليمية دون أن تتعرض لانتكاسات قوية في مسارها التنموي

المطلب الثاني: عوامل نجاح التجربة الماليزية والتحديات التي واجهتها

أولاً: عوامل نجاح ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة

تضافرت عدّة عوامل أتاحت للتجربة الماليزية التنموية النجاح في الوصول إلى أهدافها، وتحويل هذه التجربة إلى نموذج يحتذى به. وأهم هذه العوامل (الطيب ربيعي، 2016، 43):

1. وجود مناخ سياسي ملائم في ماليزيا هيأ الظروف بالإسراع نحو التنمية. واعتماد السياسة العامة على الطرق الديموقراطية في اتخاذ القرار من خلال التوافق بين الأثنيات المتعددة والحكومة الماليزية.

2. بناء وتوسيع البنية التحتية الاقتصادية وخصوصاً في فترة السبعينيات التي شهدت بداية تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة في ماليزيا.

3. اهتمام ماليزيا بالتنمية الاجتماعية وخصوصاً التنمية البشرية من خلال تطوير التعليم والاهتمام بالصحة العامة والخدمات للسكان الأصليين وللمهاجرين.

4. اعتماد ماليزية على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، حيث ارتفع الادخار الإجمالي بنسبة 40% خلال الفترة 1970 – 1993، وزاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% في الفترة ذاتها.

5. التعامل بحذر والانفتاح التدريجي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم يتم السماح له بالدخول حتى منتصف الثمانينيات، وضمن شروط تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني (حماية المنتج الوطني– دعم التصدير– ...)

يضاف إلى العوامل السابقة عامل هام ومفصلي وهو اعتماد التخطيط كنهج للتنمية

حيث لوحظ عند دراسة السياسات المتبعة في ماليزيا منذ الاستقلال في عام 1957 الاتجاه نحو التخطيط طويل المدى الذي يعطي الملامح العامة لمستقبل البلاد والأهداف المراد تحقيقها، حيث وفي عام 1970 تم اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة لتكون الموجه والبوصلة لسياسة الحكومات الماليزية المتعاقبة حتى عام 1990، وتم تنفيذ أربع خطط خمسية في هذه الحقبة نقلت ماليزيا من دولة نامية تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية إلى دولة ذات نمو اقتصادي مستمر ومتطورة صناعياً. وما إن بدأت حقبة التسعينيات حتى أطلق مهاتير محمد برنامج ماليزيا التنموي "رؤية 2020" وهي عبارة عن خطّة استراتيجية للتنمية مدتها ثلاثون عاماً، وهي بالتالي من أطول الخطط الاستراتيجية الوطنية للتنمية. وبالتالي شكّل التخطيط الاستراتيجي للتنمية أحد أهم عوامل نجاح التجربة الماليزية.

ثانياً: أبرز التحديات التي واجهت ماليزيا

واجهت ماليزيا العديد من التحديات والعوائق في إطار سعيها لتحقيق التنمية في مختلف المجالات.

1. التحديات الاقتصادية

- تواجه ماليزيا ضغوط اقتصادية داخلية ودولية أبرزها(الطيب ربيعي، 2016، 50–51):
- زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الماليزي التي تؤدي إلى العديد من المشكلات الاقتصادية.

- مشكلة نقص العمالة الوطنية المدربة وارتفاع الحاجة إلى العمالة الأجنبية مما شكّل ضغطاً على الموارد والبنية التحتية لاستيعاب الأعداد الكبيرة الوافدة من العمالة الأجنبية، مع ضرورة الحفاظ على استعمال الطاقة المتجددة امعاناً بنهج التنمية المستدامة.
- تؤدي مشكلة نقص العمالة واستقدام العمالة الأجنبية بأجور مرتفعة إلى رفع تكاليف الإنتاج في ماليزيا ويضر بالتنافسية.
- اعتماد الصناعة الماليزية على الموارد المحلية (البترول، المطاط، منتجات زيت النخيل،..) مما يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد مع الزمن ويخل بالنهج التنموي. مما يدفع إلى التحول إلى مستورد للمواد الأولية.
- تعدّ ماليزيا من الدول المنفتحة على السوق الدولية، حيث تزيد نسبة الصادرات والواردات في ماليزيا عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تتأثر ماليزيا بالتغيرات الاقتصادية الدولية سلباً أو إيجاباً.
- انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا وبالتالي تبرز الحاجة إلى استقطابها نظراً لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني.

2. التحديات الاجتماعية والسياسية:

- التعدد العرقي والديني: تعد مشكلة التعدد العرقي والديني واحدة من اخطر التحديات التي واجهت الدولة الماليزية في تحقيقها للتنمية، وفي واقع الأمر، قد تكون قضية التعدد العرقي من القضايا الشائعة في عدد دول العالم النامي، والتي تمثل بطبيعة الحال أحد تحديات التنمية في هذه الدول، غير أن هذا التحدي يكتسب الكثير من الخصوصية في النموذج الماليزي، وذلك بسبب وجود متلازمة بين التعدد العرقي من ناحية والتعدد الديني والحالة الاقتصادية من ناحية أخرى، فالملايو (السكان الأصليين) وهم غالبية السكان يدينون بالإسلام في الغالب، ويعانون من تدني الحالة الاقتصادية، وانخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالصينيين الذين لا يمثلون أكثر من ربع عدد السكان، وعلى الرغم من ذلك فهم يمتلكون معظم ثروات البلاد (عبد الله، 2019، 183). وبالتالي يجب العمل بشكل مستمر على الحفاظ على التوازن الاقتصادي والسياسي بين مكونات المجتمع الماليزي.

- انخفاض النمو الديموغرافي للمجتمع الماليزي وعدم تناسبه مع معدّلات لنمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً، وبالتالي نقص في قوة العمل في المستقبل والحاجة إلى العمالة الأجنبية مستقبلاً.

- التحديات السياسية التي تتجسد في التنوع العرقي والعقائدي، والتنوع السياسي الذي يمليه هذا التنوع، مع الإشارة إلى التفاوت في الثروات الطبيعية في الأقاليم الماليزية الموزعة وفق الأثنيات، مما يثير جدالات عديدة بين الحين والآخر، ومن الضرورة بمكان مراعاة هذا التنوع والحفاظ على الاستقرار السياسي للمجتمع الماليزي(الطيب ربيعي، 2016، 53).

مما سبق يُلاحظ وجود العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي اعترضت مسار التنمية في ماليزيا، تم تجاوز بعضها ووضع مخططات لتجاوز البعض الآخر. ولكن يوجد العديد من الصعوبات في مسار التنمية وخصوصاً تلك الناتجة عن الأوضاع الدولية غير المستقرة والتي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الماليزي نتيجة ارتباطه مع الأسواق الدولية في مجالات التجارة والتكنولوجيا وغيرها. وبالتالي سيتطلب من الحكومات الماليزية مستقبلاً الحفاظ على الزخم والتخطيط التنموي لمواجهة هذه التحديات.

الخاتمة ونتائج البحث:

من خلال ما تقدم يمكن القول أنّ ماليزية استطاعت من خلال استراتيجياتها وسياساتها الوطنية التي اتبعتها منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي من بناء دولة تنموية متماسكة، تمكنت من الانتقال من حالة الفوضى والتخلف وسوء توزيع الدخل إلى دولة متطورة بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية تولي الانسان والتنمية البشرية عناية خاصة، إضافة إلى بناء اقتصاد متماسك في وجه الأزمات. وقد ساعدها على هذا التطور اتباعها لعدد من محركات التحول نحو التنمية أدت إلى تغيير الوضع القائم والانتقال إلى بيئة مناسبة لإبداع السياسات التنموية وتنفيذها.

انطلاقاً مما سبق وفي ضوء تساؤلات البحث وفرضياته، فقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. اعتمدت ماليزية في نهجها التنموي على مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المتعاقبة التي تتناسب مع حاجة البلد في كل مرحلة زمنية بدءاً من "السياسة الاقتصادية الجديدة" في فترة السبعينيات مروراً بالعديد من الخطط الخمسية في إطار تنفيذ استراتيجية مهاتير المحمد التنموية "رؤية 2020" وصولاً إلى "برنامج التحول الاقتصادي الجديد" الذي أطلقته الحكومة الماليزية في عام 2010. وبالتالي الفرضية الأولى للبحث " أدّت السياسات الاجتماعية والاقتصادية الناجحة القائمة على التخطيط طويل المدى إلى تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا" محققة.

2. من خلال دراسة بعض أهم مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزية ومدى تحقيقها لأهداف الألفية للتنمية المستدامة تبين أنها حققت تقدماً كبيراً في مؤشرات التنمية المستدامة وأدّت إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية. وبالتالي الفرضية الثانية للبحث " حقق البرنامج التنموي في ماليزيا أهدافه المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة" محققة.

3. واجهت ماليزيا في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة العديد من التحديات والمعوقات، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي من حيث تنوع الأثنيات والأعراق والتفاوت الاقتصادي فيما بينها، وبعض التحديات مرتبط بالعوامل الدولية الخارجية. وبالتالي الفرضية الثالثة للبحث " ساعدت الظروف والعوامل الداخلية والدولية على تحقيق أهداف التنمية في ماليزيا ولم تواجه عقبات تذكر" غير محققة.

التوصيات والمقترحات:

من خلال ما تقدم يمكن وضع عدد من التوصيات والمقترحات للدول النامية التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، وهي:

1. لكل بلد ظروفه وطبيعته الخاصة، وبالتالي السياسة التي تنجح في بلد ما ليس من الضرورة أن تثمر في بلد آخر، وبالتالي يمكن للدول التي مازالت في طور النمو الاستفادة من النموذج الماليزي للتنمية المستدامة، من خلال سن ووضع سياسات تتناسب مع وضع هذه البلدان على غرار ما حدث في ماليزية.

2. اعتماد التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى القائم على دراسة دقيقة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عند العمل على تحقيق التنمية والابتعاد عن السياسات الارتجالية غير المدروسة.

3. الانفتاح على الاقتصاد العالمي وعلى ثقافات البلدان وتجاربها بشكل متدرج يضمن الحفاظ على النسيج الاجتماعي للبلد والإفادة من تجارب الدول الأخرى في مختلف المجالات.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

1. المناور، فيصل، وشاهين، عبد الحليم. (2017)، تجارب تنموية رائدة: ماليزيا نموذجاً، مجلة دراسات تنموية، (54)، 2-56.
2. الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، على الرابط/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar
3. الصكوك الدولية لحقوق الانسان. (2016)، الأمم المتحدة.
4. الطيب، حسام الدين. (2016)، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي.
5. النور، عز الدين.(2011)، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق.
6. تشاريونوغساك، كرينغساك. (2021)، تجربة الدولة التنموية في ماليزيا: دروس لليبيا، المعهد الجامعي الأوروبي، تقرير بحثي.
7. تقرير منشور في موقع الأمم المتحدة، ص https://undocs.org/ar/A/CONF.216/PC/2
8. تقرير التنمية البشرية لعام 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
9. زهيرة، كاملي. (2019)، التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا.. محددات ومؤهلات، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين -ألمانيا، كتاب مشترك.
10. شعبان، لبنى عبد الفتاح. (2017)، السياسات التنموية وآثارها على التنمية البشرية في ماليزيا، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1(39).
11. عباس فضلي، نادية. (2012)، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 – 2010 ، مجلة دراسات دولية، (54). 155-188
12. عبد الله، جلال حسن حسن. (2019)، التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة (الواقع والتحديات المستقبلية)،المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين -ألمانيا، كتاب مشترك.
13. قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD?locations=MY
14. قوناش، أنور هاقان. (2001)، أزمة شرق آسيا: عِبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 22(1). 77 – 105.
15. محمد التلباني، احمد محيي الدين.(2019)، التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 4(7): 27. 7-80.
16. محمد، حسام الدين، وجولتكين، دوغان دليل. (2021)، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي أنموذجاً، مجلة الدراسات الاسلامية والانسانية، 1(2)، 184-202.

المراجع الأجنبية:

1. Idham, Mohd and Ariffin, Mariani: A journey towards sustainability: a review on sustainable development implementation in Malaysia.
2. The Malaysian Economy In Figures. (2022). Economic Planning Unit, Prime Minister's Department.